

الأسد يفاوض من موقع قوة في محادثات اللجنة الدستورية «التاريخية»

دمشق - جلس ممثلو الحكومة السورية ومعارضوها للمرة الأولى الأربعاء وجها لوجه على طاولة التفاوض حول الدستور، في خطوة وصفها الأمم المتحدة بـ «التاريخية» وتامل من خلالها أن تمهد لتسوية سياسية للنزاع المنذ في هذا البلد منذ العام 2011.

وتشارك الحكومة في المفاوضات التي تحظى بإجماع من القوى الدولية، بدفع رئيسي من حليفها موسكو التي ترغب بتطبيع علاقات دمشق مع المجتمع الدولي، وإضفاء «شرعية» على اتفاقاتها الهشة مع تركيا بشأن سوريا.

وتولت الأمم المتحدة الأربعاء افتتاح عمل اللجنة الدستورية المؤلفة من 150 عضواً، يمثلون الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني بالتساوي، بغياب ممثلين عن الإدارة الذاتية الكردية، لتباشر لجنة الصياغة المنتقاة من الوفود الثلاثة إثر ذلك عقد أولى جلساتها، وسط حديث عن خلافات إجرائية.

وقال المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون في كلمة القاها وهو يتوسط رئيسي وفدي الحكومة أحمد الكزبري والمعارضة هادي البحرة «إنها لحظة تاريخية، لأنه لأول مرة، يجلس 50 مرشحاً من الحكومة و50 مرشحاً من المعارضة وجها لوجه».

وخاطب بيدرسون أعضاء الوفود قائلاً «أعلم أنه ليس من السهل عليكم أن تكونوا جميعاً هنا معا في هذه الغرفة، وأنا أحترم ذلك»، مؤكداً «أن المهمة التي توشكون على الاضطلاع بها بالغة الأهمية».

وشكلت كل جولات التفاوض السابقة التي قادتها الأمم المتحدة في تحقيق أي تقدم على طريق تسوية النزاع بسبب تباين وجهات النظر بين وفدي النظام والمعارضة والقوى الدولية والإقليمية الداعمة لهما، إلا أن انطلاق عمل اللجنة الدستورية يحظى بدعم دولي كبير، وفق ما أكد بيدرسون مطلع الأسبوع.

ولم تتخلل الجلسة الافتتاحية أي مصالحة بين رئيسي وفدي الحكومة والمعارضة على المنصة، وغاب التصفيق بعد انتهاء الكلمات التي القاها كل منهما.

بينما جلس وفد المجتمع المدني في الوسط بين الوفدين.

وقال رئيس وفد الحكومة في كلمته إن الدستور الحالي الذي تم إقراره عام 2012 «يعد دستوراً عصرياً بلا أدنى شك إلا أن ذلك لا يمنعنا نحن السوريين من أن نجتمع بغرض النظر في إمكان إجراء أي تعديل على الدستور الحالي أو تغييره ووضع دستور جديد».

وأكد الكزبري أن مشاركة حكومته في المفاوضات لن يغيئها عن مواصلة جهودها العسكرية. ومن جهته قال رئيس وفد المعارضة هادي البحرة «لقد أن الأوان كي نؤمن بأن النصر في سوريا هو كل شيء عن تحقيق العدالة والسلام وليس الفوز في الحرب». وشدد على ضرورة أن «تعض على جروحنا وأحزانتنا ومعاناتنا وأن نبداً بالاستماع لبعضنا البعض لفهم مخاوفنا وتحديد المشتركات في ما بيننا لتعزيبها». وتشارك دمشق في المحادثات من موقع قوة على ضوء التقدم الميداني الذي حققته خلال السنوات الأخيرة وانتشار قواتها الشهر الحالي في شمال

شرق البلاد. أما المعارضة، فقد خسرت الكثير من الدعم الدولي الذي كانت تحظى به، وبيات وجودها على الأرض يقتصر على فصائل إسلامية ومتطرفة موجودة على شمال غرب سوريا وأخرى تقاوت مع تركيا في شمال شرق البلاد.

ويقول الباحث في مؤسسة «سنتشوري فاوندیشن» آرؤن لوند إن الرئيس بشار الأسد سيشارك «من موقع القوة.. وليس لديه ما يخسره». ويوضح «إذا وجد أن عملية التفاوض أمست غير سارة لسبب معين، فلن يكون ذلك بالأمر المهم، إذ سيجد سبباً تقنياً لوقفها».

ويتزامن انعقاد اللجنة الدستورية مع توتر متصاعد بين الجيش السوري والقوات التركية في شمال شرق البلاد، حيث اندلعت الأربعاء لليوم الثاني على التوالي اشتباكات غير مسبوقه بين الجانبين في منطقة رأس العين سقط خلالها قتلى وأسرى في صفوف الجيش. والمحت روسياً إلى وجود أطراف تحاول إفشال اتفاق سوتشي، مبدية حرصاً على السير قدماً في الاتفاق الذي أكدت بدء تنفيذه من خلال تسيير دوريات للشرطة العسكرية الروسية على الحدود بعق 10 كلم وانسحاب القوات الكردية إلى عمق 30 كلم، رغم التشكيك التركي.

إذا اتضح للأسد أن بإمكانه استخدام محادثات اللجنة الدستورية كمنصة لتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي، فسيجعل ذلك

وانبثقت فكرة تشكيل اللجنة الدستورية عن مؤتمر عقده كل من إيران وروسيا الداعمين لدمشق وأقرة الداعمة للمعارضة في إطار محادثات استأنفة التي طغت خلال العامين الماضيين على مسار جنيف، وتم بموجبها إبرام اتفاقات عدة لوقف العمليات القتالية في مناطق لا تزال خارج سيطرة القوات السورية.

وحصر وزراء خارجية الدول الثلاث على الحضور إلى مقر الأمم المتحدة في جنيف عشية انطلاق عمل اللجنة الدستورية، للتأكيد على دعمهم للأطراف السورية، ودعوتهم المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المطلوب كونه «الخيار الأخير المتاح» من أجل تسوية النزاع.

ووفق بيدرسون، لم تصدد الأمم المتحدة إطاراً زمنياً لعمل اللجنة التي تتخذ قراراتها بالتوافق، وإلا بأغلبية 75 بالمئة من الأصوات، لئلا يفرض أي طرف «إملاءاته» على الآخر.

وحسب محللين، يهدد هذان الشرطان اللذان فرضتهما دمشق على الأمم المتحدة، بإدخال المفاوضات في حلقة مفرغة. ويقول لوند «لن تنتهي أي مفاوضات بين أعضاء اللجنة الدستورية بإجبار الأسد على القيام بما لا ينوي أساساً فعله».

وفي ظل عقوبات اقتصادية غربية تخضع لها سوريا منذ اندلاع النزاع، يقول لوند إنه «إذا اتضح أن بإمكانه (الأسد) أن يستخدم هذه المنصة، لفتح فرص جديدة وتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي، فسيجعل ذلك».



أياد مترددة

الحريري يربط رئاسته لحكومة جديدة بضمها لتكنوقراط

حكومة اللون الواحد خيار انتحاري لحزب الله وحلفائه



تخليد للحظة فارقة

التزاماته حيال الحزب والتيار الوطني الحر، وأن ذهابه لطلب استبعاد رئيس التيار الوطني من الحكومة يعد انقلاباً على قواعد العمل السياسي الذي يقوم العهد على أسسها. وتتهم الأوساط أيضاً الحريري بأنه كان على تواصل مع الناشطين في الحراك بغية البحث في الأسماء المقبولة التي يمكن أن تهدأ الشارع في أي حكومة مقبلة.

ولاحظت بعض الأوساط السياسية المطلعة أن تعامل عون مع استقالة الحريري لم يكن بالمستوى المطلوب، وأن ما نقل عنه قوله «متكلم بللي بقبو» (تكلم بمن بقى) يكشف استخفافاً كلياً بالآزمة السياسية الخطيرة التي تمر بها البلاد منذ اندلاع الحراك في 17 أكتوبر. واعتبرت الأوساط أن تحالف حزب الله مازال لا يعترف بجسارة الحدث الذي يمثله خروج أكثر من مليون ونصف مليون لبناني إلى الشارع وانضمام كافة المناطق والوظائف اللبنانية إلى هذا الحراك غير المسبوق في تاريخ لبنان.

وفيما أعلن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط أنه لن يشارك في حكومة لا يكون فيها الحريري، تجتبه الأنظار صوب رئيس مجلس النواب نبه بري، الذي دعا الأربعاء إلى الاستعجال بتشكيل الحكومة الجديدة، قائلاً «البلد لا يحتمل المزيد من المخاطر الاقتصادية والمالية. وأن الوحدة والانفتاح والحوار بين بعضنا البعض كلبنانيين يجب أن يسود المرحلة المقبلة».

مسيحي مضاد دعماً للعهد ولرئيس الجمهورية ميشال عون وصهره باسيل. وتفيد بعض المعلومات أن حزب الله يناقش مع حلفائه الخيارات المتاحة للتعامل مع الوضع الجديد بعد استقالة الحريري. وفيما يفرض الدستور على رئيس الجمهورية إجراء استشارات برلمانية إجبارية لتكليف شخصية سنية لتشكيل الحكومة الجديدة، تسربت في الساعات الأخيرة أسماء بديلة عن الحريري مثل نائب بيروت فؤاد الخزموي، ونائب بيروت المخالف مع الحريري رئيس الوزراء السابق محمد الصفدي. ورأت مصادر سياسية أن كل هذه الترسبات غير جديده هدفها الضغط باتجاه الإبقاء بإمكانية المضي قدماً في تشكيل حكومة تقصي الحريري ورفيقه وبالتالي تبعد حلفاءه عن التشكيلة المقبلة. وأضافت المصادر أن المسألة تتعلق بقرار حزب الله بين خيار استعادة الحريري على رأس الحكومة لبحث سيناريوهات تشكيل حكومة نوعية جديدة ترضي الشارع الغاضب في لبنان، أو في الذهاب إلى خيار حكومة اللون الواحد من تيارات وشخصيات موالية للحزب، وهذه خطوة يكاد يجمع المتابعون على أنها «انتحارية».

وتتهم أوساط قريبة من حزب الله الحريري باستغلال المظاهرات المتصاعدة في لبنان للضغط باتجاه التملص من

الرئيسية في عدة مناطق بينها بيروت. وقال عون إنه ستكون للبنان «حكومة منظمة»، معتبراً أن «الحراك» فتح الباب أمام «الإصلاح الكبير»، مضيفاً «إذا برزت عوائق أماننا، فالشعب سيعود من جديد إلى الساحات». ولا يبدو أن هناك بديلاً واضحاً للحريري لشغل منصب رئيس الوزراء المخصص للمسلمين السنة بموجب نظام المحاصصة الطائفية المتبع لاقتسام السلطة في لبنان.

وتعتبر المصادر البرلمانية أن الأجواء داخل منظومة الحكم في البلاد تشبه تلك التي سبقت يناير 2011 قيام تحالف بزعامة حزب الله بالانقلاب على الحريري (استقالة جماعية لـ 11 من أصل 30 وزيراً) أثناء وجوده في واشنطن آنذاك.

وتلفت إلى أن الحريري هو الذي قام هذه المرة بالانقلاب مستخفاً بتهديدات الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله بملاحقة من يتخلى عن مسؤولياته. وسرت في الساعات الأخيرة حملة تخوين ضد الحريري تتهمة بأنه خضع لأجندات العواصم الخارجية التي حفته على عدم الاستقالة في الأيام الأولى للآزمة لتعود وتدفعه إلى الاستقالة الثلاثاء. وتلتقي هذه الحملة مع أجواء تطلقها الثنائية الشيعية المؤلفة من حزب الله وحركة أمل لترهيب المظاهرين من خلال قيام عناصر مقربة منهم بالاعتداء على المظاهرين، وأجواء أخرى ظهرت في المناطق المسيحية تدعو إلى حراك

الهدوء الحذر الذي خيم الأربعاء على شوارع لبنان، تقابله حالة غليان في كواليس المنظومة السياسية الحاكمة التي يجد المهيمون عليها صعوبة في ابتلاع خطوة استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، وسط حيرة حيال كيفية التعاطي مع هذا التطور فهل يكون بالذهاب في خيار حكومة تكنوقراط (ما يطالب به المظاهرون) أو السير في حكومة من لون واحد.

بيروت - كشف مسؤول بارز أن رئيس الحكومة المستقبل سعد الحريري مستعد لتولي رئاسة الوزراء في حكومة لبنانية جديدة بشرط أن تضم تكنوقراط قادرين على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة سريعاً لتجنب انهيار اقتصادي.

واستقال الحريري الثلاثاء بعد مظاهرات حاشدة استمرت نحو أسبوعين احتجاجاً على النخبة السياسية التي يتهمها المظاهرون بالفساد وقال إنه وصل إلى «طريق مسدود» في محاولة لإحداث رجة إيجابية.

وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لـ «رويترز» إن الحكومة الجديدة يجب أن تكون خالية من مجموعة من السياسة البارزين الذين شملتهم الحكومة المستقلة دون أن يذكر أسماء.

وتضم الحكومة المستقلة ممثلين بارزين عن أغلب الطوائف في لبنان ومنهم وزير الخارجية جبران باسيل الذي كان هدفاً بارزاً للمحتجين. وبإسبيل يرأس التيار الوطني الحر وهو حليف استراتيجي لحزب الله المدعوم من إيران والذي كان يعارض استقالة الحكومة.



ميشال عون

الحراك الشعبي
فتح الباب أمام
الإصلاح الكبير

قضية المعتقلين تتفاعل لتخلف ندوباً جديدة في العلاقة بين الأردن وإسرائيل

وكانت الخارجية الأردنية استدعت في وقت سابق، الثلاثاء، سفيرها في إسرائيل للتشاور احتجاجاً على اعتقال الأردنيين. ونقل بيان صادر عن الوزارة عن الصفيدي قوله إنه «في ضوء عدم استجابة إسرائيل لمطالبنا المستمرة منذ أشهر لإطلاق المواطنين الأردنيين هبة اللبدي وعبدالرحمن مرعي والإسرائيلي، اعتقلها المخابرات الإسرائيلية في تل أبيب للتشاور كخطوة أولى».

وتوقفت إسرائيل في الأردن بعد اجتيازه الحدود إلى داخل الأراضي الأردنية. ويتساءل كثيرون عما إذا كان اعتقال الإسرائيلي مخططاً للمساومة بالمواطنين الأردنيين، في ظل التعتت الإسرائيلي وتصاعد الانتقادات في الشارع الأردني والبرلمان للتعاطي الرسمي الذي يعتبرونه افتراً حيال قضية مرعي واللبدي.

عُمان - تشهد العلاقات الأردنية الإسرائيلية توتراً متصاعداً بالتزامن مع مرور 25 عاماً على توقيع اتفاقية السلام بين الطرفين التي يشار إليها باتفاقية مدريد، وقبل عشرة أيام من الموعد المقرر لتسليم تل أبيب منطقتي الباقورة والغمر لعمان.

وشكلت قضية المعتقلين الأردنيين في إسرائيل أحد أوجه التوتر بين «شريكى السلام البارد»، والمرشح إلى أن يتفاهم خاصة بعد اعتقال السلطات الأردنية، مساء الثلاثاء، إسرائيلياً عقب اجتيازه الحدود، وسط ضغوط شعبية ونيابية تطالب بمساومته مع الأسرى الأردنيين.

وتزامن اعتقال «المتسلل» الإسرائيلي، مع ضغوط دبلوماسية أردنية تطالب بإطلاق سراح المواطنين هبة اللبدي وعبدالرحمن مرعي والقابعين في السجون الإسرائيلية بقرار إداري منذ أكثر من شهرين ودون توجيه أي تهم لهما.

وعلى خلاف العادة السابقة حيث كانت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية هي من تبادر بإعلان اعتقال متسللين تولت هذه المرة الخارجية الأردنية الأمر حيث قالت في وقت سابق إن السلطات الأمنية اعتقلت إسرائيلياً «تسلسل بطريقة غير شرعية إلى أراضي المملكة عبر الحدود في المنطقة الشمالية».

وأكدت وزارة الخارجية الإسرائيلية

السلطات الأردنية اعتقلت إسرائيلياً عقب اجتيازه الحدود، وسط ضغوط شعبية تطالب بمساومته مع الأسرى الأردنيين

وكانت الخارجية الأردنية استدعت في وقت سابق، الثلاثاء، سفيرها في إسرائيل للتشاور احتجاجاً على اعتقال الأردنيين. ونقل بيان صادر عن الوزارة عن الصفيدي قوله إنه «في ضوء عدم استجابة إسرائيل لمطالبنا المستمرة منذ أشهر لإطلاق المواطنين الأردنيين هبة اللبدي وعبدالرحمن مرعي والإسرائيلي، اعتقلها المخابرات الإسرائيلية في تل أبيب للتشاور كخطوة أولى».